



كلمتان صغيرتان في البيان كبيرتان في الميزان ، التخصيص والقروض !

بقلم : رائف محمد الويشي

24 يوليو 2010

موقع إنقاذ مصر :

قدمنا للقراء الأعزاء في يناير الماضي دراسة من تسع حلقات بعنوان " من فقه التوريث ، هل يستقيم الظل والعود أعوج؟! " ، وتناولنا فيها تسعة ملفات ساخنة في عهد مبارك هي نهب أراضي مصر ونهب القطاع العام وفساد الصحة وانهيار التعليم والزراعة ثم الملف الاجتماعي وملف وحقوق الإنسان والملفات السياسية والاقتصادية .. إنني سعيد أن هذه الدراسة قد شقت طريقها إلى النور على مستويات مختلفة ، وما زال صداها يسمع لمن يرغب في التحقيق فيما نهبه مبارك وعائلته من ثروة مصر من خلال واجهات مختلفة ..

وقد أعقبنا تلك الدراسة بدراسة أخرى في أبريل الماضي من ثلاث حلقات بعنوان " عناقيد آل مبارك ، وفنران السفينة " ، ذكرنا فيها بعض أسماء " الواجهات " التي تعمل لحساب آل مبارك حيث وضع الكثير من ثروات مصر بأسمانهم ، وأحسب أنها لاقت استحسانا وقبولا أيضا لدى قطاع عريض من القراء ، وهو ما يفسر انتشارها على صفحات النت ..

قلنا في مقال نهب أراضي مصر في الدراسة الأولى أن المهندس عمر الشوافي - رئيس جهاز المركز الوطني لاستخدامات الأراضي - قال في عام 2007 أن نحو 16 مليون فدان قد تم الاستيلاء عليها من مافيا الأراضي ، وأن نسبة كبيرة من تلك الأراضي قد قسمت بين عدة أشخاص يدورون في فلك آل مبارك وهم : أحمد عز - مجدي راسخ (ابنته هايدى متزوجة من رجل الأتوات المعروف علاء مبارك) - هشام طلعت مصطفى - محمد فريد خميس - محمد أبو العينين - الشركات الخليجية (الفطيم كابيتال الإماراتية - إعمار الإماراتية - داماك الإماراتية qec - القطرية) ..

(ملحوظة : تمثل المساحة المنهوبة - أي الـ 16 مليون فدان - ما قيمته 67.2 ألف كم مربع ، وهو ما يزيد عن مساحة الدول الخمس التالية مجتمعة : فلسطين التاريخية 26.6 ألف كم مربع ، الكويت 17.8 ألف كم مربع ، قطر 11.4 ألف كم مربع ، لبنان 10.4 ألف كم مربع ، البحرين 5.67 ألف كم مربع ..

المساحة المنهوبة = 16 مليون فدان = 67 مليار متر مربع و 200 مليون متر مربع ، وقد باع الكثير من تلك الواجهات المتر فيها بمبلغ 5 آلاف جنيها ، كما هي حالة هشام طلعت مصطفى في مشروع " مدينتي " وكما هي الحالة في منطقة View Lake بالتجمع الخامس التي بيع المتر فيها بـ 8 آلاف جنيها .. سنفترض أن السعر السوقي للمتر يبلغ 1500 جنيها فقط في المتوسط ، هنا يقترب الرقم المنهوب من 10 تريليون جنيها ، وهو مبلغ كفيلا بوضع مصر في مصاف الدول الغنية لو أضيف إلى خزينة الدولة ، هذا فقط في وزارة واحدة وهي وزارة الإسكان!!) ..

اللعبة في وزارة الإسكان أصول وقواعد ومواد للطباخة وبهارات مركزة للتمويه تخفى الرائحة التي تطيح بأقوى الأنوف حساسية ، ثم نار عالية لا هواده فيها كي تنتهي الطبخة وبسرعة فائقة لأن الوقت في غاية الضيق .. إن أرفف مطبخ وزارة الإسكان مليئة عن آخرها وحتى أرضياته بكل ما لذ وطاب ولا توجد إلا مشكلة واحدة ، قلة الوقت ، فلا أحد من زبائن المطبخ يعرف متى يستقيم الديناصور المنبطح على وجهه في غرفة الإنعاش من غيبوبته ويأتي بساعة الحساب ! ، أعينهم دائما تدور على مدار الساعة بين ثلاث نقاط ، هي أولا الشارع ومتى يستيقظ ، وثانيا قوات الأمن بشقيها الشرطي والعسكري ومدى جاهزيتها لمقاومة الشارع ، وثالثا طائراتهم المستعدة للإقلاع هربا إذا نجح الشعب في زحفه ..

يبدأ جدول العمل اليومي لمطبخ وزارة الإسكان بأن يشق أحد زبائنه طريقه بصعوبة ويرمى بمواد الطبخ – محاولا ألا يحدث صوتا - على النار التي يقف أمامها مسئولوا وزارة الإسكان طالباً في أذنه سرعة الانتهاء من الوجبة ، لأنه – أي الزبون – لم يعد يحتمل مرارة الجوع .. سرعان ما ينتهي الوزير ورجاله من إعداد الوجبة في وقت قصير ، وفي ثوان يتم قذف أخرى على النار من زبون آخر شق طريقه بنفس صعوبة الزبون الذي سبقه ..

يقف الزبائن – وأعينهم على أطباق بعضهم البعض ! – يتسابقون في ابتلاع الطعام فلا وقت عندهم للمضغ والتدق ، والمحفوظ هو من يدفع زملاءه بكتفيه العريضين ومؤخرته الغليظة كي يعود ويقف مرات ومرات أخرى أمام نار الموقد ..

في فترات الاستراحة يسرع الزبائن في الخطى بإعادة تسعير تلك الأراضي المنهوبة بثمن بخس كي تصبح بأسعار جديدة عالية تقترب من نجوم السماء ليأخذوا قروضا بضمانها من البنوك تتناسب مع السعر الجديد ، وذلك بأوامر مباشرة من آل مبارك إلى البنوك القومية التي وضع فيها المصريون شقا عمرهم ..

لا عجب إذن أن يبلغ حجم القروض التي لم ترد إلى البنوك المصرية والتي تم إعطاؤها بأوامر مباشرة من آل مبارك إلى أفراد الحاشية – وهم في الأصل واجهات للعائلة -مبلغا وقدره 100 مليار جنيها..

في لمح البصر يتم إعادة البيع مرة أخرى للمصريين بأسعار مبالغ فيها في صورة أبراج سكنية لا تتناسب مع المواصفات العالمية أو أشياء أخرى مشابهة مثل سلع مستوردة ، هم فقط – أي واجهات آل مبارك – من يحتكر توكيلاتهما..

يقف " الطباخ " الوزير بين الزبائن يلبي رغباتهم وعيناه وعقله على التليفون ، فهو يعلم جيدا وقبل استلام وظيفته أن أقوى زبائنه – وهم من أعطوا له وظيفته – لا يدخلون المطابخ ولا يزاحمون عملاء المطبخ على هذا الفتات ، بل إنهم لا يفصحون عما يريدون..

على الوزير الطباخ إذن أن يجتهد لمعرفة ما يريدون ويرسل إليهم أشهى الأطباق وأغلاها ثمنا وأقلها حجماً ، وعليه أيضا أن يراعى جيدا – وإلا – ! أن تتمتع تلك الأطباق بالقيمة الغذائية المركزة وبسرعة الهضم ..

رئيس المطبخ – وزير الإسكان – يعلم بحكم احترافه المهنة أن مطبخه ليس هو الأضخم في الحجم والإمكانات .. هناك عدة مطابخ أخرى تفوقه وتقدم – للعملاء المميزين فقط – أطباقا تفوق بكثير حلاوة أطباقه ..
يتابع الحصاد اليومي لجميع تلك المطابخ علاء مبارك بسبب خبرته في البلطجة وفرض الأتاوات ، بينما تفرغ شقيقه – الننوسة جمال – للملف السياسي ليجلس مكان أبيه بمساعدة من الواجهات الذين يحتلون أماكنهم في البرلمان :

*** هناك مطبخ قناة السويس** الذي يقدم وجباته من طعام البحار للمميزين فقط من الكبار الذين لا يتزاحمون .. إن أهم ما يميز هذا المطبخ أن أسماكه الخضراء لا تطلب من أحد عناء صيدها أو حتى عناء طبخها ، فهي تأتي إلى الساحل برغبتها وجاهزة للأكل وتعرف طريقها .. على هؤلاء الزبائن المميزين جدا فقط أن يجلسوا في استرخاء ويفتحوا أفواههم لأن الطعام البحري الأخضر يعرف طريقه ولا يطلب منهم عناء طبخه .. عدد الأسماك معروف ولا مجال للجدال فيه لأنها أسماك فريدة في نوعها ، فهي تسبح فوق الماء وليس تحته..

لا بد أن نذكر أن قناة السويس قد أدخلت إلى مصر في عام 2007 مبلغا وقدره 4.6 مليار دولار ، وهنا نستطيع أن نعرف حجم عشرات البلايين التي أدخلتها في عهد صاحب سياسة اليد الطاهرة (!) ..

*** هناك مطبخ وزارة البترول** الذي يتميز بأباره العميقة التي لا تنضب أبدا وأنابيب تلك الآبار متصلة مباشرة بأشهر البنوك العالمية ، وهو مطبخ لصفوة الكبار فقط ..

*** وهناك مطبخ وزارة السياحة** وهو مطبخ يفخر – في صمت – ! بين تلك الوزارات بأنه يضم هيئة الآثار ، وبالتالي فإن الأطباق التي تقدم فيه إلى الصفوة هي في أعلى درجات السرية !! ..

يقول زاهي حواس أمين عام المجلس الأعلى للآثار أن هيئة الآثار تحتوي في مخازنها على مئات الآلاف من القطع الأثرية الغير مسجلة على الورق من كنوز ومقابر النبلاء والملوك من العصور المختلفة ، ويضيف أن ما تم جرده يصل فقط إلى نسبة 10 إلى 15 % من إجمالي تلك الثروة التي لا تقدر بثمن ، بمعنى آخر فإن 85 % من آثار مصر غير مثبت في أي دفاتر ! ، ويحتوي بدروم المتحف المصري وحده على أكثر من 150 ألف قطعة أثرية غير مدرجة في الدفاتر ..

لعل القارئ يذكر قضية الآثار الكبرى التي شغلت الرأي العام منذ عقدين وبلغ عدد المتهمين فيها 31 متهما ، كان على رأسهم طارق السويسي أمين عام الحزب الوطني بمنطقة الهرم بالجيزة والذي نال 35 سنة سجن وغرامة 400 مليون جنيها ، ومنهم أيضا محمد سيد أحمد كبير مفتشي الآثار في منطقة القرنة بالأقصر والذي كان يخفي في بيته 300 قطعة أثرية ..

لم تكشف السلطات المصرية بالطبع على تلك القضية ، بل من فجرها إلى العلن هي السلطات السويسرية التي فتحت " كونتينر " في أحد مطاراتها قادم من مصر فوجدته معبأ عن آخره بقطع أثرية مهربة منها 280 قطعة أثرية نادرة بالإضافة إلى الكثير من التوابيت ، وكانت جميع تلك الموجودات غير مسجل في هيئة الآثار ..

لقد اضطرت السلطات المصرية إلى الإعلان عن القضية وحاكمت أذئاب المتورطين فيها فقط وأبقت على الرؤوس ، ولكن التحقيقات القضائية كشفت عن تورط الوزير السابق كمال الشاذلي و فاروق حسنى وزير الثقافة الحالي والممتد عمله منذ عشرين عاما وحتى الآن ، وهو ما دعي القاضي إلى توجيه دعوة لهما للمثول أمام المحكمة ، ولكن ذلك لم يحدث أبدا ..

نذكر مثلا آخر من تلك الحوادث والذي وقع في 15 أكتوبر 2006 لنبيين حجم العمليات الدائرة في هذا المطبخ .. فقد عُثر مع أحد مفتشي آثار منطقة سقارة في التاريخ المذكور على تمثال لرأس الملك رمسيس الثاني وتمثال للملكة سخمت ، قال بعد القبض عليه أنه قد عُرض عليه 10 مليون دولار من مقابل إحضارهما ، ما بالنا إذن بالموجودات الأثرية داخل المخازن والتي يقرر المختصون أنفسهم أن المكان يضيق بها! ..

تذكر الأنباء أن مستشار ألمانيا الأسبق هلموت كول عندما كان في الحكم أهدى مبارك – الذي كان في زيارة لألمانيا – أسطوانة لموسيقار ألمانيا بتهوفن وهذا يدل على نوعية الهدايا التي تقدم للضيف في الدول التي تحترم شعوبها وتاريخها ، أما قادتنا فيتصرفون في آثار البلاد وكأن مصر مزارع خاصة لهم ..

وقد ذكرت الأنباء أن السادات قد أهدى أكثر من مئة تمثال أثرى لا يقدر بثمن إلى الرؤساء والملوك حول العالم ، وأن مندوبي رئاسة الجمهورية كانوا يأتون إلى مخازن هيئة الآثار ويختارون من قائمة مكتوبة معهم الآثار المطلوب أخذها ، وقد أوردت بعض المواقع الإلكترونية تفاصيل عن بعض تلك الآثار الثمينة .. إذا كان هذا هو ما فعله السادات في آثار مصر فلنا أن نتصور ما يمكن أن يفعله المخادع مبارك ، صاحب سياسة اليد الطاهرة والكفن اللى ما لوش جيوب!! ..

(ملحوظة : في 11 أكتوبر 2009 عقد اجتماع في مجلس الشعب طلب عقده لجنة الثقافة والأعلام لتغليظ العقوبة على لصوص الآثار المصرية .. يقول النائب محسن راضى – عضو الكتلة البرلمانية للإخوان وعضو اللجنة المذكورة - أن الدكتور زاهي حواس – أمين المجلس الأعلى للآثار – قد فاجأ الجميع بانسحابه قبل عقد الجلسة وأنه – أي العضو محسن راضى – تصدى

لمحاولات نائبي الحزب الوطني مصطفى خليل ومحمد البنا لمحاولتهما إعاقة الجلسة ، وأضاف أنه طالب بضرورة تغليظ العقوبة باعتبار أن أكبر سرقة حدثت في تاريخ مصر هي سرقة الآثار ، حيث تقدر بعض الجهات المختصة – والكلام ما زال له - قيمة الآثار المسروقة بـ 200 تريليون جنيها ، مع ملاحظة أن التريليون يبلغ ألف مليار) ..

*** تأتي بعد ذلك المطابخ العادية والتي يقف في قائمة أفضلهم مطبخ وزارة الإسكان :**

- فهناك مطبخ وزارة الداخلية المتخصص في تجارة الكثير مما لا نعلمه والقليل مما نعلمه ، ومن هذا القليل تجارة المخدرات من آسيا وأمريكا والجنوبية والذهب من روسيا ، حيث تصعد وتهبط طائرات رجال أعمال جمال وعلاء مبارك في الصحراء المصرية دون رقيب ، ومنها أيضا التجارة في المعتقلين لدي الوزارة بالسجون الممتدة في أرجاء الوطن والتي تجاوز عددها الخمسين في عام 2008 ، حيث يفرج عن المعتقل الواحد بمبالغ تصل إلى 100 ألف جنيها وسرعان ما يحل محله في الاعتقال آخرون غيره في دائرة مغلقة عمرها ثلاثة عقود ..

- وهناك مطبخ وزارة الدفاع حيث عقود التسليح التي يحتكر أسرارها حسنى مبارك – بتفويض من مجلس الشعب الذي يمتلكه – والذي يمتلك في ذات الوقت شركة لسمسرة في بيع السلاح تسمى الأجنحة البيضاء The White Wings ومقرها في باريس ..

- هناك مطابخ لوزارات أخرى مثل الخارجية والمالية والتجارة والأوقاف والصناعة والزراعة ، وكلها تحتوى على العديد من " السبوبات " التي تدر على آل مبارك وواجهاته العديد من المليارات ، والتي سرعان ما يتم تحويلها بسرعة البرق إلى بنوك الغرب بسبب الخوف الجائم على صدورهم من استيقاظ الديناصور المنبسط على وجهه في غرفة الإنعاش ..

يقع في ذيل القائمة مطابخ وزارات تسبب نكداً للكبار – كونها لا تدر عليهم فوائد كبيرة ! – ومنها وزارة التعليم ووزارة الصحة ووزارة التموين ووزارة الري ..

رائف محمد الويشى

سانت لويس – ميزورى – أمريكا

elwisheer@yahoo.com

تابع مقالات سابقة لكاتب المقال على مدونته " ثوار مصر " وعنوانها كما يلي :

www.thowarmisr.com